دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر

بين المردود الضئيل وكيفية التفعيل

أ/ محمد طالبي
أستاذ بجامعة البليدة

الملخص:

أصبحت مشكلة البطالة في العالم قضية جوهرية تتطلب حلولا تواكب التطورات المستجدة،في هذا السياق تنامى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الوظائف ومكافحة آفة البطالة،مما دفع بالدول أكثر للإهتمام بهذا النوع من المؤسسات.

والجزائر كغيرها من الدول التي تنامى وتزايد اهتمام صناعي ومتخذي القرار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إثر تزايد ضغط البطالة،لهذا لجأت السلطة إلى بعث قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف الطرق ووفقاً للإمكانيات المتاحة.لكن رغم كل الجهود المبذولة من قبل السلطات العمومية الجزائرية للإرتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى هذه الأخيرة تواجه عددا من المشكلات والمعوقات التي تؤدي إلى تخفيض فاعلية دورها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية (ومنها دورها في معالجة مشكلة البطالة).

من هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تهدف إلى بلورة حقيقة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة أحد معضلات التنمية الإقتصادية في الجزائر وهي مشكلة البطالة،وكذا تحسين واقع هذه المساهمة من خلال اقتراح كيفية التفعيل.

وأوضحت الدراسة أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة كانت ضئيلة وعلى جميع المستويات،حيث حققت برامج التشغيل في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتائج متواضعة عموما في

هذا المضمار، أما على مستوى التشغيل الإجمالي فوصلت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 14.12 % في سنة 2007 وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بماحققته دول أخرى سواء متقدمة أو عربية في ذات المجال،مع تمركز قوي لهذه المساهمة من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

وفي النهاية أكدت الدراسة على ضرورة تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر عن طريق تشجيع روح المبادرة الفردية في الشباب الجزائري و توفير التمويل اللازم وتخفيف الأعباء الضريبية وتحقيق التوازن الجهوي.

يعد الشغل والبطالة أحد الإنشغلات الأساسية للسلطات العمومية الجزائرية نظرا للمساهمة الفعالة للعمل في الثروة الوطنية حيث أصاب بودان حين قال "لا ثروات إلا من البشر"، ودور الشغل في تخفيض نسبة الفقر والإدماج الإجتماعي والتألق الفردي،في المقابل فإن البطالة تشكل خطرا إجتماعيا وهاجسا أمنيا ومعضلة إقتصادية في كافة المجتمعات.

إن البطالة في الجزائر هي نتاج الأزمة الإقتصادية التي عاشتها الجزائر عندما انخفضت أسعار البترول سنة 1986 وتدهورت عملية تمويل المؤسسات،حيث كانت البطالة قبل هذه الفترة مقنعة لكنها بعد ذلك بدأت تمثل قلقا متزايدا مما دفع بالبحث عن حلول للأزمة فكانت الإصلاحات الإقتصادية منذ التسعينات التي شملت جميع القطاعات والمرافق في البلاد،ومن أبرز سمات البرنامج الإصلاحي في الجزائر،العناية القصوى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإستفادة من خصائصها كمولدة فعالة لفرص العمل وانتشارها في الأوساط الريفية والأقاليم كافة وغيرها من الخصائص،وتم اعطاء الأولية لهذه المؤسسات في مختلف

البرامج التنموية،واتضح ذلك جليا من خلال إصدار القانون رقم 18/01المؤرخ في 2001/12/12 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يرمي هذا القانون إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها،إضافة إلى عدة إجراءات اتخذت من قبل السلطات العمومية كإنشاء صندوق لضمان القروض الموجهة للاستثمار لفائدة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وإنشاء صندوق رأس مالٍ المخاطر،وصندوق ضمان الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ورغم كل الجهود المبذولة من قبل السلطات العمومية للإرتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى هذه الأخيرة تواجه عددا من المشكلات والمعوقات التي تؤدي إلى تخفيض فاعلية دورها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية (ومنها دورها في معالجة مشكلة البطالة).

مشكلة الدراسة:

انطلاقا من التحليل السابق تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلين التاليين:

- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر؟.
- ما هي كيفية تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر؟.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال معرفة الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة أحد معضلات التنمية الإقتصادية في الجزائر وهي مشكلة البطالة، وسبل تفعيل هذا الدور خصوصا إذا علمنا أنه تم التخلي عن الإستثمار في المشاريع الكبرى، والإتجاه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج جديد قادر على توفير مناصب عمل جديدة وامتصاص البطالة، ضف إلى ذلك

ضعف مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في المساهمة في توفير مناصب الشغل والتي لا تتعدى 5.17% خلال الفترة (1993- أوت 2006) من المناصب مقابل 94.83 % للإستثمارات المحلية التي تطغى عليها المؤسسات الصغيرة المتوسطة [1]،كذلك من الممكن أن تتفاقم مشكلة البطالة أكثر في ظل معدل النمو السكاني السنوي في الجزائر الذي وصل إلى 2.2 % [2].

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بلورة حقيقة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة أحد معضلات التنمية الإقتصادية في الجزائر وهي مشكلة البطالة، وتحسين واقع هذه المساهمة من خلال اقتراح كيفية للتفعيل.

خطة الدراسة :

وللإجابة على التساؤلات المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة يتم التطرق للمحاور الخمسة التالية:

أولا: البطالة في الجزائر.

ثانيا: مفهوم ودواعي الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

رابعا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر.

خامسا:كيفية تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر.

أولا-البطالة في الجزائر:

إن من أهم مشاكل الساعة التي تواجه معظم دول العالم هي البطالة التي تبقى الهاجس الأكبر أمام حكومات هذه الدول، ولهذا عملت هذه الأخيرة على اتباع سياسات اقتصادية مختلفة للتقليل من حدتها.

وتعتبر الجزائر من بين الدول الساعية إلى الحد من ظاهرة البطالة،حيث اتبعت منذ الإستقلال عدة سياسات اقتصادية ترمي من ورائها إلى توفير مناصب شغل جديدة وكثيرة قصد التقليل من نسب البطالة في المجتمع.

1- أسباب البطالة في الجزائر:

تجمع العديد من الدراسات على أن أزمة البطالة التي تضرب بالاقتصاد الجزائري منذ ما يربو عن عقدين من الزمن، تعود لأسباب عدة يأتي على رأسها عدم قدرة الاقتصاد الوطني على تعميم مستوى نمو دائم ومنشئ لمناصب عمل مستقرة، واستمرار النمو المرتفع للسكان، حيث سيشكل انعكاس الضغط الديمغرافي على حجم السكان النشطين وعلى العمالة عائقا بالنسبة للسنوات القادمة، فالفئة النشطة سوف تستمر في التزايد ومتجهة نحو 50% من العدد الإجمالي للسكان في المستقبل،وهو الشيء الذي سوف يحدث اختلالات هيكلية في سوق العمل([3]).

كذلك برنامج التعديل الهيكلي وإن كان قد وفق في إعادة التوازن الإقتصادي الكلي والموازنة،إلا أن على صعيد التشغيل فإن الحالة تقهقرت نتيجة غياب الإستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف البرنامج مما دفع المؤسسات إلى التسريح الجماعي للعمال إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل مما أدى إلى تفاقم البطالة.

2- حجم مشكلة البطالة في الجزائر:

شكلت البطالة في سنوات التسعينات ضغطا كبيرا على الإقتصاد الجزائري، إلا أنه بفضل الإصلاحات الإقتصادية وتنوع آليات التشغيل ودعم الإستثمار، اتجه هذا المعدل بدءا من سنة 2000 نحو الإنخفاض المحسوس حتى وصل سنة 2006 إلى 12.3%، وهذا حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (01):تطور معدلات البطالة في الجزائر (2000-2006).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل البطالة %	29	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3

المصدر : فارس فضيل، محمد طالبي،محمد ساحل، أثر الإستثمار لأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر ،الملتقى الوطني الثاني حول" واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه" ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 26/25 جوان 2008،ص .130

3- خصائص البطالة في الجزائر:

تتميز البطالة في الجزائر بالخصائص التالية: (4)

- البطالة في عالم الريف في ارتفاع على الرغم من المخطط الوطني للتنمية الريفية المكلف، فبعدما كان 37.8% من البطالين من سكان الأرياف سنة 2001،ارتفعت نسبتهم إلى 42.4 % سنة 2005.

- أكثر من 69% من البطالين لم يسبق لهم العمل،والبطالين من الفئة العمرية التي تتراوح بين 16- 19 سنة ويمثلون 70.1%.

- أغلبية البطالين من فئة الذكور،ولا تمثل نسبة الإناث سوى 20.4% من طالبي العمل.

من خلال خصائص البطالة في الجزائر نستشف ما يلي:

- ارتفاع نسبة البطالة في الريف،وهذا يعود إلى أن نمو الشغل في المنطقة الحضرية بمعدل 7.7 % هو أسرع من المنطقة الريفية (5.1 %)[5].

- أن الجزائر لم تستغل أهم جزء من الطاقة الإنتاجية لمجتمعها وهم الشباب الجزائري، حيث يمثل البطالين من الفئة العمرية التي تتراوح بين 16-19 سنة 70.1 % سنة 2005، ويرجع هذا أساسا إلى :

- الرسوب المدرسي.
- ترك المدرسة لظروف إجتماعية.
- النظام التربوي والتكويني في الجزائر لا يستجيبان لمتطلبات السوق الجديدة في مجال العمل والتشغيل.

- كما ارتفعت نسب المشاركة في صفوف الإناث في سوق العمل الجزائري حيث وصلت نسبة البطالين من الإناث 20.4 % من طالبي العمل،ويرجع ذلك إلى:

- تدني دخل العائلة.
- تغير نظرة المجتمع الجزائري إلى عمل المرأة.
- ارتفاع مستوى التعليم عند الإناث.

عطفا على ما تقدم،نستنتج أن وضعية التشغيل في الجزائر لا تبعث على الإرتياح خصوصا في فئة الشباب التي ارتفعت بها نسبة البطالة، وهذا ما يسبب عواقب وخيمة سواءا كانت اجتماعية أو إقتصادية على المجتمع الجزائري.مما يستدعي إيجاد حلول لهذه المشكلة، ومن بين هذه الحلول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا- مفهوم ودواعي الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1- في مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن تحديد تعريف موحد ومعتمد لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازال يثير نقاشا من ناحية اختلاف

المعايير والمقاييس المعتمدة في القطاعات الإقتصادية واختلاف النمو الصناعي والتقدم التكنولوجي ،فما يعتبر كبير أو متوسط في الدول النامية يعد صغيرا في الدول المتقدمة.

والإختلاف في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يختلف فحسب بين دولة نامية ودولة متقدمة، بل حتى فيما بين الدول النامية منفردة،ويتعدى التباين والإختلاف داخل الدولة الواحدة وهذا حسب القطاعات الإقتصادية التي تعمل بها ومرحلة النمو الإقتصادي التي يمر بها إقتصاد هذه الدولة،أي أن المؤسسات التي كانت تعتبر كبيرة في مرحلة ما من مراحل النمو الاقتصادي في هذه الدولة يمكن أن تعتبر صغيرة أومتوسطة في مرحلة أخرى،كما يختلف مفهوم هذه المؤسسات من نشاط اقتصادي إلى آخر. والسبب في ذلك يعود إلى اختلاف المعايير المستخدمة في قياس حجم المؤسسة.

وتتمثل هذه المعايير في :([6])

- حجم العمالة.
- حجم الإستثمارات.
- مبلغ أو حجم المبيعات.
- التكنولوجيا المستعملة.

إلا أن معيار العمالة يعتبر الأكثر استخداما لسهولة الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بعدد العمال.

إن اختلاف المعايير المعتمدة،أدى إلى صعوبة توحيد تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،فالإتحاد الأوربي مثلا يعتبر أن([7]):

- المؤسسات الصغيرة جدا التي يتراوح عدد عمالها من 01 إلى 09.
- المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 49.
- المؤسسات المتوسطة من 50 إلى 249.

من خلال هذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تشغل أقل من 250 عاملا، ورقم أعمالها لايتجاوز 40 مليون أورو وتتميز باستقلاليتها.

أما إدارة المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية فقد عرفت المشروع الصغير بأنه المنشأة التي تملك وتدار بشكل مستقل ولايكون لديها القدرة على السيطرة (الهيمنة) في مجالها،وحجم مبيعاتها السنوية قليل نسبيا،ويعمل بها عدد قليل من العاملين بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس الصناعة([8]).

في الجزائر وبالرغم من تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها ليس بحديث العهد،إلا أن الفصل في تحديد محتواها ومضمونها لم يجد فحواه إلا من خلال القانون رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تعريفها([9])في المادة 04 من هذا القانون تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و /أو الخدمات التي:

- تشغل من 1 إلى 250 شخص.
- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج.
- تستوفي معايير الإستقلالية.

و يمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري في الجدول التالي:

الجدول رقم (02):تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

صنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20 مليون دج	لايتجاوز 10 ملايين دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	لايتجاوز 200 مليون دج	لايتجاوز 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين 200مليون و02 مليار دج	بين100 و500مليون دج

المصدر:نادية قويقح،مرجع سبق ذكره،ص .193

2- دواعي الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معروفة منذ القدم، إلا أن الجديد في الأمر هو حيازة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إطلالة الألفية الثالثة على اهتمام الحكومات والأفراد،وهنا قد يكون التساؤل حول دوافع ومبررات هذا الإهتمام.

يأتي الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة ظهور العديد من المشكلات التي عجزت المؤسسات الكبيرة عن إيجاد حلول لها،هذا إضافة إلى إيمان الحكومات والأفراد بأهمية الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شتى مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتي يأتي في مقدمتها،على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبيرة، ومن ثم تخفيف العبء على ميزانيات الدول المختلفة [10].فعلى سبيل المثال في أمريكا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 60 % من حجم فرص التوظيف،وفي أستراليا تستوعب 45 % من القوى العاملة [11].

- تنمية المواهب والإبداعات والإبتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية والإبتكارات، تشير الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلى أن عدد الإبتكارات والإختراعات التي تحققت عن طريق الصناعات الصغيرة

والمتوسطة تزيد عن ضعف مثيلتها التي تحققت في المؤسسات الكبيرة [12].

- تنشيط مدخرات القطاع الخاص من خلال تعبئة رؤوس الأموال من مختلف مصادر التمويل الذاتي وضخها نحو الإستثمار،وهذا يعني استغلال موارد مالية أساسا كانت موجهة إلى الإستهلاك غير المنتج.

- تحقيق التوازن الإقليمي نظرا لسهولة الإنتشار التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الأمر الذي من شأنه خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لإعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل،فضلا على استخدامها في الغالب للتقنيات غير المعقدة،وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المشروعات الكبيرة مستقبلا [13].

لاشك في أن دعم وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إرساء ركائز التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر، وإنجاز هذه المؤسسات لأهدافها الرئيسية في مجال التوظيف واستيعاب نسبة كبيرة من العمالة والحد من ظاهرة البطالة يتطلب الأمر التعرف على واقعها وهذا ما سنتناوله في المحور التالي.

ثالثا- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

سوف نتناول في هذا الجزء من الدراسة،تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال إبراز عددها الإجمالي وتوزيعها القطاعي والولائي، والوقوف على أهم المعوقات التي تعترض نمو هذا القطاع في الجزائر.

1- العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها القطاعي والولائي في الجزائر:

لقد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا سريعا،فحسب الجدول رقم (03) ارتفعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 288577 مؤسسة سنة 2003 إلى مؤسسة410959 سنة2007 ويرجع هذا أساسا إلى مظاهر الإهتمام بهذا القطاع من خلال:توفير الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وإنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلس الإستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تغلب على تشكيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المؤسسات الخاصة على حساب المؤسسات العامة التي تشكل هذه الأخيرة نسبة ضئيلة،ويمكن إرجاع ذلك إلى مساهمة عملية الخوصصة بأشكالها المختلفة (جزئية أوكلية) في تخفيض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بسبب تغير طبيعة الملكية.

الجدول رقم (03):تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2007).

نوعية المؤسسات ص و م*	2003	2004	2005	2006	2007
المؤسسات الخاصة	207949	225449	245842	269806	293946
المؤسسات العامة	778	778	874	739	666
الصناعة التقليدية	79850	86732	96072	10622	116347
عدد المؤسسات ص وم	288577	312959	342788	376767	410959

* المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المصدر:وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقرير 2005 و2006 و2007، على موقع: **www.pmeart-dz.org**.

وتتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في مناطق جغرافية دون الأخرى،فاحتلت ولاية الجزائر في سنة 2006 و2007 المرتبة الأولى ب 32872 و35296 مؤسسة ،فولاية وهران ب 17255 و18363 مؤسسة،ثم ولاية تيزي وزو ب14434 و16045 مؤسسة([14])،في حين نجد ولايات أخرى تعاني

شبه فراغ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نجد أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتركز في الجزء الشمالي وهذا يدل على عدم تحقيق التوازن الجهوي وعدم فعالية السياسات المتعاقبة الخاصة بتنمية الجنوب رغم ما تمنحه الحكومة من امتيازات جبائية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الشريط الأول والثاني من الجنوب وكذا في الهضاب العليا حيث يستفيدون من تخفيض معتبر للضريبة (25 % و 50 %).

وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في اتجاهها إلى الإستثمار في قطاعات دون الأخرى، فتتركز على الترتيب سنة 2006 و2007 على الترتيب في قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 33.62 % و34.10 % والتجارة والتوزيع بنسبة 17.22 % و 17.27 %،والنقل والمواصلات بنسبة 8.99 % و9.01 %،ثم تأتي قطاعات خدمات العائلات والفندقة والإطعام وقطاعات أخرى وبنسب ضعيفة ([15]).

وهذا يعنى أن هناك قطاعات لاتحظ باهتمام المستثمرين المحليين الخواص مثل المؤسسات المالية وهذه القطاعات تشكل بالتالي فرصا جيدة للإستثمار كونها تتسم بضعف المنافسة فيها،غير أن هناك معوقات تحول دون تحقيق العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أرض الواقع.

2- معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من المعوقات،وفي استقصاء أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في الجزائر عبر 12 ولاية كبرى خلص إلى ان مدة إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يستغرق حسب طبيعة نشاط المؤسسة ما

بين 6 أشهر إلى 03 سنوات والسبب يرجع إلى مجموعة من القيود ([16]) :

- قيود إدارية: وتتمثل في تنوع الوثائق وبطء الإجراءات الإدارية وصعوبة الحصول على السجل التجاري.
- قيود بنكية: وتتمثل في: طول فترة دراسة ملفات القروض وصعوبة الحصول على قرض بنكي.
- العقار الصناعي: وتتمثل قيوده في صعوبة الحصول على عقار وعلى عقود الملكية.
- قيود أخرى: كإرتفاع مستوى الرسوم وإشتراكات الضمان الإجتماعي، إرتفاع أسعار الكهرباء وإنقطاع التيار الكهربائي المتكرر في بعض المناطق.

يضاف إلى المعوقات السابقة الذكر القطاع الموازي وما يسببه من خسائر معتبرة جدا من خلال المنافسة غير الشرعية، وأن المنتجين الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا وضعا مزريا غير مشجع على الإطلاق. كما خلص التحقيق الذي أجري في سنة 2005، والذي شمل 600 مقاولة (مؤسسة) إلى تحديد سلسلة من العوائق والمصاعب التي تعترض المستثمرين، والتي كان من بينها الثقل الضريبي ([17]).

وتعد مشكلة التمويل أهم مشكلة تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأكبر العراقيل التي تحد من فعاليتها ونموها وقدرتها على البقاء.

رابعا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر.

إن الجزائر وإدراكا منها بأهمية الدور المرتقب لهذه المؤسسات في توسيع قاعدة الإقتصاد الوطني، قامت الحكومة بتشجيع الشباب للتوجه نحو هذا القطب الإستثماري الجديد، أملا في تحقيق عوائد كثيرة...، منها القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها من خلال خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل.

وانطلاقا مما تقدم سنتناول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر على مستوى برامج التشغيل في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر، ومدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها القانونية في استحداث مناصب الشغل في الجزائر.

1- على مستوى برامج التشغيل في الجزائر في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتمد برامج للتشغيل في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دعم المبادرين من أجل خلق نشاطات لحسابهم الخاص وسنتناول في هذا الصدد كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وجهاز دعم استحداث نشاطات البطالين.

1.1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

استحدثت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ولها فروع جهوية ومحلية ([18]).

وتسعى الوكالة لتشغيل الشباب لإنشاء نشاط ومناصب شغل دائمة موجهة إلى الشباب البطالين البالغين 19 و35 سنة ويمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه وكذلك استعداد الشباب البطالين للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع،وتقوم الوكالية الوطنية لتشغيل الشباب على تزويد البطالين ببعض المحفزات على الإستثمار كتخفيض نسبة الفائدة البنكية والقرض بدون فائدة وخلق صندوق الضمان ومتابعة الشاب المستثمر ومنح الإمتيازات الجبائية. وبإستثناء

النشاطات التجارية البحتة،فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج والخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم إستثماري قد يصل حتى:10 مليون دينار جزائري، أما صيغة التمويل فإنها موزعة على[19]:

- قرض بدون فائدة من الوكالة.
- قرض بفوائد مخفضة من البنك.
- مساهمة شخصية من صاحب المبادرة تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع.

أما على صعيد النتائج المحققة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فيمكن تلخيصها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(04):حصيلة برامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى نهاية 2005 و 2006 و2007.

الفترة	*2005	2006	2007
عدد المؤسسات المصغرة	69633	78278	86380
مناصب الشغل	196123	220623	243308

* منذ نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المصدر:- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،تقارير 2006،2005، 2007 ، على موقع:-www.pmeart-dz.org.

استنادا للجدول رقم (04)، فإن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تمكنت من خلق 69633 مؤسسة مصغرة منذ نشأتها إلى غاية 2005 وفرت مناصب شغل قدرت ب196123 منصب،ليرتفع عدد المؤسسات المصغرة إلى 78278 مؤسسة مصغرة وفرت مناصب شغل 220623 منصب،ولتواصل المؤسسات المصغرة ارتفاعها في سنة 2007 لتصل إلى 86380 مؤسسة مصغرة وفرت مناصب شغل 243308 منصب.ورغم الإرتفاع النسبي للمؤسسات المصغرة وبالتالي ارتفاع مناصب الشغل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة.إلا أن

النتائج لم تكن في مستوى التطلعات المتوخات من الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ويرجع هذا إلى:

- إصرار البنوك على ضمان القرض وتجميد البنوك الوطنية لملفات القروض في إطار تشغيل الشباب وكذا مختلف الإجراءات البيروقراطية التي تمارسها البنوك الوطنية.

في هذا الإطار لوحظ في سنة 2004 وجود تباين كبير بين عدد المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وتلك التي تم تمويلها فعلا من قبل البنوك،إذ من بين المشاريع التي تمت المصادقة عليها وعددها 69437 لا يوجد إلا 6567 التي وافقت البنوك عليها أي نسبة 9.5 % ([20]).

- إهمال فئة عريضة ممن وجه لها هذا النشاط من الناحية الإعلامية داخل الجامعات والمراكز والمعاهد العليا.

2.1- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم:14/04 المؤرخ : 22في جانفي 2004 كهيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني([21]).تعمل الوكالة الوطنية اتسيير القرض المصغر على تخفيض معدلات البطالة من خلال تنفيذ التوجيهات العامة لبرامج الحكومة في إطارعملية القروض المصغرة والوكالة الوطنية لتسيير القروض تعمل وفق ثلاث (03) صيغ ابتداءا من سلف بنكية صغيرة(السلف غير معوضة لإقتناء المواد الأولية) إلى غاية الوصول إلى السلف ذات الأهمية الفائقة والتي تستدعي تمويلا بنكيا.

والقرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة قد تصل 500.000 دج موجه:

- للبطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن18 سنة فما فوق و يمتلكون تأهيلا أومعارف في نشاط معين.

- المرأة الماكثة بالبيت وذلك بمساعدتها على تطوير نشاط في ببيتها يعود عليها وعلى عائلتها بالمنفعة.

أما صيغة التمويل فهي موزعة إلى قرض من الوكالة بدون فائدة وقرض بنكي بفوائد مخفضة ومساهمة شخصية من المبادر.كما أن تنظيم الوكالة يرتكز على مديرية عامة وفروع جهوية تسمى التنسيقات الولائية موجودة في كل ولاية إلى جانب ممثل الوكالة في كل دائرة ويسمى المرافق، والوكالة الآن بصدد استكمال تنصيب كل هذه الهياكل عبر الولايات والدوائر.

أما على مستوى النتائج المحققة فقد منحت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها وإلى غاية سنة 2006 أكثر من 25550 قرض بقيمة إجمالية تقدر ب694227618.44 دج وسمحت بخلق 38325 منصب عمل، تتوزع هذه المناصب بين النساء والرجال بنسبة 65.32 % و34.68 % على الترتيب([22]).

3.1- جهاز دعم استحداث نشاطات البطالين:

جهاز جديد لدعم الإستثمار،وضع حيز التنفيذ إبتداء من سنة 2004 موجه للأشخاص البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 50/35 سنة ويحمل نفس المواصفات التقنية لجهاز دعم تشغيل الشباب من حيث المحتوى و الخطوات المتبعة في تجسيد المبادرات المقدمة وبحجم إستثماري يصل:5 مليون دينار جزائري أما الهيأة المكلفة بهذا الجهاز فهي الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أحد صناديق الضمان الإجتماعي التابعة لوزارة العمل والضمان الإجتماعي([23]).

وعلى مستوى النتائج العامة المسجلة من قبل جهاز دعم استحداث نشاطات البطالين لغاية 02 نوفمبر 2005، استقبال 198500 شخصا معنيا باستحداث النشاط و3538 ملفا مودعا و19700ملفا معتمدا من قبل لجان الإنتقاء

والإعتماد و9183 ملفا مودعا لدى البنوك و950 منشأة و2535 منصب شغل مستحدث([24]).

من خلال عرض حصيلة برامج التشغيل في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،يتبين لنا أنه تم تحقيق نتائج متواضعة عموما من حيث المساهمة في معالجة مشكلة البطالة، ويرجع هذا إلى عدة أسباب كحداثة التكوين والمشكل التمويلي...، وعليه فيمكن لنا نرى نتائج أفضل في السنوات القادمة ولكن هذا يتوقف على مدى المسارعة في معالجة المعوقات والتي تأتي على رأسها مشكلة التمويل.

2- نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر:

بعد تسليط الضوء على برامج التشغيل في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت مطلبا مهما لإعطائنا صورة أوضح عن جهود الجزائر في دعم التشغيل من خلال هذا النوع من المؤسسات هذا من جهة، ومن جهة أخرى هذه البرامج تستهدف الشباب الجزائري وكما ذكرنا سابقا أن أكبر نسبة للبطالة توجد في فئة الشباب ومنه محاولة تقييم حصيلتها في هذا الإطار.وفي مايلي نتناول نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر.

والجدول الموالي يمثل نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2004-2007).

الجدول رقم (05): نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر(2004- 2007).

البيان/ السنوات	2004	2005	2006	2007
المجموع العمالة في م ص و م (1)*	838504	1157856	1252707	1355399
مجموع العمالة الوطنية (2)**	7198412	-	8868804	-
(1)/(2)	%11.64	-	%14.12	-

المصدر: من إعداد الباحثين إنطلاقا من:

*- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليديةتقرير 2005 و2006 و2007 ،على موقع www.pmeart-dz.org، مرجع سبق ذكره.
**- مولود طابوش،أثر الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل على الدول النامية دراسة حالة الجزائر،(مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير،جامعة الجزائر)،الجزائر،2008، ص 104.

واستنادا للجدول رقم (05)،فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفرت فرص عمل قدرت ب 838504 منصب عمل سنة 2004،ارتفعت في سنة 2005 إلى 1157856 منصب عمل، بتطور بين السنتين (2004 و2005) يقدر ب 319352 منصب عمل[25]،ليصل التطور بين السنتين (2005 و2006) إلى 94851 منصب عمل[26] أي بانخفاض كبير عن الفترة السابقة،أما خلال السنتين (2006 و2007) فتم تحقيق تطور في عدد المناصب الموفرة من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدر ب 102692منصب عمل[27] أي بارتفاع عن السنة السابقة،هذا يعني أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفرت مناصب عمل سنويا خلال الفترة (2004-2007) قدرت في المتوسط ب 172298منصب عمل[28].في المقابل فإن الوافدون لسوق العمل في الجزائر يقدرون ب 400000 شخص سنويا[29].وهذا ما يمثل نسبة 43 % هذا من جهة.ومن جهة أخرى فإن حجم العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لمجموع العمالة الوطنية مثل 14.12% في سنة 2007 وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بدول أخرى سواء عربية كلبنان التي تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها بنحو 90 % من الوظائف وفي الإمارات تمثل 62 % من القوة العاملة[30]، أو متقدمة ففي أمريكا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 60 % من حجم فرص التوظيف،وفي أستراليا تستوعب 45 % من القوى العاملة[31].وترجع هذه النسبة الضعيفة لأن 97 % من هذه المؤسسات في الجزائر تشغل أقل من 20 عامل،زيادة على ذلك فإن كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد الإنشاءات الجديدة في الجزائر تسجل

ضعف حصيلتها بالمقارنة بدول أخرى كفرنسا وإسبانيا وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (06) : كثافة المؤسسات و عدد الإنشاءات الجديدة سنة 2005

الدولة	عدد الإنشاءات الجديدة لكل 100000 نسمة
الجزائر	31
إسبانيا	880
فرنسا	441

المصدر:يوسف حميدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديات العولمة (حالة الجزائر)،جديد الإقتصاد، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين، العدد رقم 02، ديسمبر 2007، ص .273

3- مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها القانونية في استحداث مناصب الشغل في الجزائر:

تكتسي معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبيعتها القانونية في استحداث مناصب الشغل في الجزائر أهمية بالغة لاستخلاص مكانة القطاع العام والقطاع الخاص في توفير مناصب الشغل،وهذا من خلال تحليلنا للجدول التالي:

الجدول رقم(07):حجم العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب المعيار القانوني خلال الفترة(2004-2007):

طبيعة م ص و م	2004	2005	2006	2007
المؤسسات الخاصة (1)	592758	888829	977942	1064983
المؤسسات العمومية (2)	71826	76283	61661	57146
نشاطات الصناعة التقليدية (3)	173920	192744	213044	233270
المجموع(4)	838504	1157856	1252707	1355399
(1)/(4)	%70.69	%76.76	%78.06	%78.57
(2)/(4)	%8.56	%6.58	%4.92	%4.21
(3)/(4)	%"20.74	%16.64	%17	%17.21

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من:
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليديةتقري2005 و2006 و2007،على موقع www.pmeart-dz.org.،مرجع سبق ذكره.

بالنظر إلى الجدول رقم (07) نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " الخاصة" تستحوذ على حصة الأسد من

حجم العمالة، حيث حققت ارتفاعا متواصلا من 70.69 % سنة 2004 إلى 78.57 سنة 2007 وهذا يتوافق مع منطق الإصلاحات الإقتصادية (اقتصاد السوق، الخوصصة)، في المقابل نسجل تواضع نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "العامة" حيث حققت تراجعا من 8.56 % سنة 2004 إلى 4.21 % سنة 2007 ويعود هذا التراجع إلى انخفاض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "العامة" بسبب الخوصصة.

أما من ناحية الأداء الإقتصادي للقطاع العام والقطاع الخاص، الذي يعتبر الضامن الوحيد لإستمرار المؤسسة وتطورها والذي يحافظ على مناصب العمل، بل قد يساهم في زيادة عددها مستقبلا، وبالرجوع إلى إحصائيات 2005 ، يمكننا ملاحظة مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص للقيمة المضافة ومقارنتها بحجم العمالة لكل نوع منهما من خلال تحليلنا للجدول الموالي:

الجدول رقم (08):مساهمة القيمة المضافة بالقطاع الخاص والقطاع العام في استحداث مناصب الشغل لسنة 2005.

طبيعة القطاع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
القيمة المضافة بملايير الدينارات	651	2364.5	3015.5
حجم العمالة	76283	1190986	1267269
عدد العمال مقابل 1 مليار دينار من القيمة المضافة	118	504	420

المصدر:علي عبد الله، جمال الدين سلامة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول" واقع التشغيل في الجزائر و آليات تحسينه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 25/26 جوان 2008، ص 18.

استنادا للجدول رقم (08)، نستشف أن كل مليار دينار من القيمة المضافة المحققة بالقطاع العام يساهم فيها 118 عامل، في المقابل مليار دينار من القيمة المضافة بالقطاع الخاص يساهم فيها 504 عامل، وهذا يعني أن القطاع العام يتميز بكثافة رأس المال بالمقارنة مع

اليد العاملة الموظفة في حين نجد أن القطاع الخاص يتميز بكثافة عنصر العمل.

خامسا: كيفية تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر.

استعرضنا في المحور السابق دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر،وبينا مساهمة هذا النوع من المؤسسات في توفير فرص مناصب الشغل وبالتالي الحد من مشكلة البطالة، غير أنه يجب الإعتراف أن هذه المساهمة لم تكن في مستوى تجارب بعض الدول المتقدمة وحتى الدول العربية هذا من جهة،ومن جهة أخرى كما أشرنا في جزء سابق من الدراسة أن وضعية التشغيل لا تبعث على الإرتياح خصوصا في أوساط الشباب.ومنه فتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد ضرورة ملحة،وهذا من خلال:

1-تشجيع روح المبادرة الفردية في الشباب الجزائري:

أصبحت تتردد كثيرا في أوساط مجتمعنا الجزائري مقولة "العمل الحكومي أضمن وأفضل"، وهذا بحجة أن العامل الحكومي يتقاضى أجرا شهريا مضمونا وثابتا، بالإضافة إلى حصول العامل الحكومي على منحة التقاعد عند قضاء سنوات عمله القانونية.

كل هذا رسخ انطباعا إيجابيا عند الشاب الجزائري بأهمية العمل الحكومي دون تفكيره في أن يكون صاحب عمل ويوفر فرص عمل أخرى، ويكون أيضا له الطريق مجهزا له لأن يكون رجل أعمال وصاحب أكثر من عمل وهذا بطبيعته يخلق فرص عمل كثيرة.

ومنه فهذا يتطلب نشر الوعي بأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كونها أداة لتعميق روح المبادرة والعمل الحر لدى الشباب الجزائري من خلال الغرس في النشئ منذ الصغر حب المنافسة الشريفة وخلق الطموح المؤدي لتنفيذ الأفكار والإبتكارات من خلال البرامج الدراسية في مختلف مراحل التعليم،ويقع هذا في

نظرنا على عاتق وزارة التربية الوطنية "فطفل اليوم هو شاب المستقبل"،و العمل على تكثيف الحملات الإعلانية بغية نشر ثقافة العمل الحر وتشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، في الأخير لابد للشاب الجزائري أن يدرك تمام الإدارك أن إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة يشكل ملاذا من البطالة له ولأفراد آخرين.

2- توفير التمويل اللازم:

إن ترسيخ الطموح لدى الشباب الجزائري المؤدي لتنفيذ الأفكار والإبتكارات لا يكفي وحده لكي يكونوا أصحاب مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومنه المساهمة في خلق فرص الشغل والتخفيف من حدة البطالة، ولكن لابد أن يرافق ذلك تذليل العقبات والمشاكل التي تعترض الشباب الجزائري، وتأتي على رأس هذه المشاكل مشكلة التمويل كما ذكرنا ذلك في جزء سابق من الدراسة.

وباعتبار أن مشكلة توفير الضمانات هي الأعقد في الجانب المالي لهذه المؤسسات على هذا الأساس يجب على البنوك الوطنية أن تكون أكثر جرأة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منح القروض على أساس جدية المشروع، كذلك من الضروري على السلطات العمومية توسيع مكونات النظام المالي من سوق مالية ومؤسسات تمويلية لتعزيز الفرص التمويلية مما يعود بنصيب هام من هذه التمويلات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ضف إلى ذلك إمكانية إنشاء بنك خاص بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط خاصة في ظل النطاق المالي الاستثنائي الملائم الذي تعيشه الجزائر في الفترة الراهنة.

كما يمكن أن يشكل صندوق الزكاة رافدا من روافد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،خاصة وأنه يتم الحديث عن استثمار مايعادل 30 %[32] من مجموع حصيلة الزكاة لفائدة الشباب البطال.

إن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال صندوق الزكاة يعد في نظرنا في غاية الأهمية باعتباره مصدر تمويلي إضافي لسد النقص التمويلي من قبل البنوك هذا من جهة. ومن جهة أخرى استقطاب فئة الأفراد الذين يرفضون التعامل مع البنوك التقليدية بحجة إتقاء الربا،ومنه حتى هؤلاء الأفراد يمكنهم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

3- تخفيف الأعباء الضريبية:

تنظر كل الدول للنظام الضريبي كأداة مالية داعمة قوية خاصة وإدراكا للتحديات التي تواجه المؤسسات المتوسطة عند تأسيسها ونموها إلى جانب مساهمتها في الإقتصاد والمجتمع ككل، فإن معظم الدول تمنح معاملة ضريبية تفضيلية لهذه المؤسسات.

في الجزائر يجب الإشارة إلى أن عبء الضريبة بها يعد كأحد أكثر الأعباء إنخفاضا في البلدان الواقعة على ضفتي البحر المتوسط،حيث يتراوح المعدل العادي للرسم على القيمة المضافة في هذه البلدان بين 18 % و25 % ومعدل الضريبة المطبق على الشركات بين 30% و40 % [33]. غير أن المعدل المطبق على أرباح الشركات في الجزائر ورغم تخفيضه من 30 % إلى 25 % إلا أنه لا يزال دون المعدل المطبق على المستوى العالمي الذي يتراوح بين 15 % و20 % مما يستدعي ضرورة الإصلاح.

في هذا المضمار،طالب منتدى رؤساء المؤسسات الحكومة الجزائرية بتخفيض معدل الرسم على القيمة المضافة إلى مستوى موحد في حدود 10 %، وتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي إلى حدود 20 % بدلا من 40 % وإلى 2.5 % بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات،رغم أن الدراسة التي أجراها المنتدى في هذا الشأن بينت أن الأثر المالي للقيام بهذه الخطوة يقدر ب 180 مليار دج[34]، وهذا أقل بكثير من الإنعكاسات الإيجابية التي سيخلفها في مجال تشجيع المؤسسات بما فيها المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في تعزيز وتنويع إستثماراتها، وحث القطاع الموازي (أحد معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) على الإندماج التدريجي في الحلقة الإقتصادية العادية.

4- تحقيق التوازن الجهوي:

توصلنا سابقا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز معظمها في ولايات الشمال الجزائري وهذا يدل على عدم تحقيق هذا النوع من المؤسسات للتوازن الجهوي رغم ما تتميز به هذه المؤسسات من القابلية السريعة للإنتشار هذا من جهة.ومن جهة أخرى تعاني بعض الولايات الشبه الفارغة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البطالة،هذا يستدعي تشجيع الشباب على إنشاء مؤسساتهم في هذه الولايات من خلال تمويل إضافي من قبل الحكومة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،بالإضافة إلى تقديم المزيد من الإمتيازات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتم إنشاؤها في المناطق الشبه فارغة وبالأخص الهضاب العليا والجنوب الجزائري، كما يجب العمل على تعميم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على كافة ولايات القطر الجزائري.

ختاما يمكننا القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت خيارا استراتيجيا لا جدال في نجاعته وفي قدرته على تحقيق الأهداف التنموية خاصة في الدول النامية، فالجميع يتفق معنا على أهمية هذا النوع من المؤسسات فهي تصنع إقتصادات دول، وتحل مشاكل مجتمعات، وتساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتعتبر آلية فعالة لتوفير فرص التوظيف وامتصاص آفة البطالة.

أما في الجزائر فيمكننا القول أن تجربتها في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تبلغ هدفها ولم تأت بثمارها على الأقل من زاوية أهمية مثل هذا النوع من المؤسسات في توفير فرص الشغل و معالجة البطالة وهذا بالنظر إلى نتائج دراستنا التي يمكن إجمالها في:

- وضعية التشغيل في الجزائر لا تبعث على الإرتياح خصوصا في أوساط الشباب، حيث ارتفعت البطالة في هذه الفئة من المجتمع الجزائري ، وبالتالي فإن أهم جزء من الطاقة الإنتاجية للجزائر غير مستغل.

- حققت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا من حيث عددها الإجمالي معظمها مؤسسات خاصة وهذا يتوافق مع منطق الإصلاحات الإقتصادية (اقتصاد السوق،الخوصصة).

- التمركز الواضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال الجزائري مما يدل على عدم تحقيق هذا النوع من المؤسسات للتوازن الجهوي وعدم فعالية السياسات المتعاقبة الخاصة بتنمية الجنوب.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني من عدة معوقات والتي تقف حجرة عثرة في الإرتقاء بها والتي يأتي على رأس هذه المعوقات التمويل.

- حققت برامج التشغيل في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتائج متواضعة عموما من حيث المساهمة في التخفيف من حدة البطالة في أوساط الشباب،ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى حداثة التكوين ومشكل التمويل.

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الإجمالي مثل نسبة 14.12 % في سنة 2007 وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بدول أخرى سواء متقدمة أو عربية وهذا ما يؤشر على الدور المتواضع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر،مع

تمركز قوي لهذه المساهمة من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

- ضرورة تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة عن طريق تشجيع روح المبادرة الفردية في الشباب الجزائري وتوفير التمويل اللازم وتخفيف الأعباء الضريبية وتحقيق التوازن الجهوي.

الكتب:
1- عبد العزيز جميل مخيمر،أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2000.
الملتقيات الدولية والوطنية:
2- صالح تومي،فعالية الإصلاحات الإقتصادية المطبقة بالجزائر في مواجهة تحديات العولمة،الملتقى العلمي الدولي الأول حول الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة واقع ورهانات،الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين، 28-29 ماي 2005.
3 - فارس فضيل،محمد طالبي،محمد ساحل،أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر،الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 26/25 جوان .2008
4 - محمد الهادي مباركي،المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية،الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة ودورها في التنمية ،الأغواط 8- 9 أفريل.2002
5 - علي عبد الله، جمال الدين سلامة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر،الملتقى الوطني الثاني حول" واقع التشغيل في الجزائر و آليات تحسينه،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 26/25 جوان .2008
6 - عمار عماري، نبيلة فالي،المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة ودورها في التشغيل في الجزائر،الوطني الثاني حول" واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 26/25 جوان 2008.
التقارير والمناشير:
7- المجلس الإقتصادي والإجتماعي،التقرير الوطني حول التنمية البشرية،الجزائر،.2006

8- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي،مشروع تقريرحول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004،جويلية 2005.
9- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،مناخ الإستثمار في الدول العربية ، الكويت،2005.
10- منشورات وزارة المساهمات وترقية الإستثمار .2006
11- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 2006.

الدوريات والجرائد:

12-عثمان لخلف، مفهوم المؤسسات الصغيرة وسماتها،مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،العدد11، 2004.
13- نادية قويقح،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق،مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،العدد2006،14 .
14- سيد صالح، في المشروعات الصغيرة: من ينجح ؟ومن يتعثر؟،مجلة تجارة الرياض،المملكة العربية السعودية،العدد 528 ،2006.
15- يوسف حميدي،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديات العولمة (حالة الجزائر)، جديد الإقتصاد، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين،العدد رقم 02، ديسمبر 2007.
16- مجلة دليل المستثمر العربي في الجزائر،الجزائر ملتقى الإستثمار العربي،عدد خاص بالملتقى العاشر لمجتمع الأعمال العربي في الجزائر،2006.
17- جريدة أخبار الأسبوع،الجزائر،العدد 243،من 11- 17 أكتوبر .2006
18-جريدة أخبار الأسبوع ،الجزائر،العدد 247،من 08 إلى14 نوفمبر 2006 .

المذكرات الجامعية:

19- مولود طابوش،أثر الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل على الدول النامية دراسة حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر)، الجزائر،2008.

المواقع الإلكترونية:

20-عبد المجيد بوزيدي،هل تراجعت البطالة في الجزائر فعلا،على موقع www.elmouchahid.net?Le12/4/2008 .

21- لزهر قواسمية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الإنشاء إلى التنافسية، مجلة المختار، على موقع: www.elmokhtar.net. le 5/1/2008.
22- محمد قرقب، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل في الجزائر، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس، 11-13-2005، على موقع: 28/4/2008 Le www.alolabor.org .
23- فارس مسدور، إستراتيجية إستثمار أموال الزكاة، على موقع: www.marwakf-dz.org le5/3/2008
24- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، تقرير 2007، على موقع www.pmeart-dz.org .
25- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، تقرير2006، على موقع www.pmeart-dz.org .
26- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، تقرير2005، على موقع www.pmeart-dz.org.

الدوريات باللغة الأجنبية:

27- Le magazine de l entreprise et des décideurs en Affaires,Dossier PME ,Algerie.N 23 ;2008.

الهوامش :

[1]- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير إستثمار ....

[2]- منشورات وزارة المساهمات وترقية الإستثمار 2006.

[3]- صالح تومي، فعالية الإصلاحات الإقتصادية المطبقة بالجزائر في مواجهة تحديات العولمة ،الملتقى العلمي الدولي الأول حول الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة واقع ورهانات،الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين، 28-29 ماي 2005، ص 03.

[4]- عبد المجيد بوزيدي،هل تراجعت البطالة في الجزائرفعلا www.elmouchahid.net؟ Le12/4/2008 .

[5]- المجلس الإقتصادي والإجتماعي،التقرير الوطني حول التنمية البشرية ، الجزائر،2006،ص 69.

[6]-نادية قويقح،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق،مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،العدد2006،14 ،ص 190.

[7]- عمار عماري،نبيلة فالي،المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة ودورها في التشغيل في الجزائر،الوطني الثاني حول" واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 26/25 جوان 2008،ص 34.

[8]- نفس المرجع،ص 34.

[9]- عثمان لخلف،مفهوم المؤسسات الصغيرة وسماتها،مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،العدد2004،11،ص 137.

[10]-عبد العزيز جميل مخيمر،أحمد عبد الفتاح عبد الحليم،دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة، 2000، ص 32.

[11]- سيد صالح،في المشروعات الصغيرة:من ينجح ؟ومن يتعثر؟،مجلة تجارة الرياض،المملكة العربية السعودية،العدد 528 ،2006،ص 30.

[12]- عبد العزيز جميل مخيمر،أحمد عبد الفتاح عبد الحليم،مرجع سبق ذكره،ص 32.

[13]- فوزي عبد الرازق،إشكالية تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالجزائر في ظل التحولات الراهنة،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة،العدد 26،ديسمبر 2006،ص 183.

[14]- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،تقرير 2006 و2007،على موقع: www.pmeart-dz.org،مرجع سبق ذكره.

[15]- نفس المرجع.

[16]- لزهر قواسمية،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الإنشاء إلى التنافسية،مجلة المختار،على موقع: www.elmokhtar.net. le 5/1/2008.

[17]- جريدة أخبار الأسبوع ،الجزائر،العدد 247،من 08 إلى14 نوفمبر 2006 ،ص.08.

[18]- محمد الهادي مباركي،المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية،الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية،الأغواط 8- 9 أفريل2002،ص 91.

[19]- محمد قرقب،عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل في الجزائر،منظمة العمل العربية،مكتب العمل العربي، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ،الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد و التوجه المهني في تشغيل الشباب ،طرابلس ،2005،على موقع: www.alalabor.org Le18/4/2008.

[20]- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي،مشروع تقريرحول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، جويلية 2005،ص 112.

[21]- محمد قرقب،مرجع سبق ذكره.

[22]- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،تقرير 2006،على موقع www.pmeart-dz.org ، مرجع سبق ذكره.

[23]- محمد قرقب،مرجع سبق ذكره.

[24]- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، تقرير 2005،على موقع www.pmeart-dz.org ، مرجع سبق ذكره.

[25]- محتسبة من طرف الباحثين من خلال العملية الحسابية: 1157856- 319352= 838504

[26]- محتسبة من طرف الباحثين من خلال العملية الحسابية: 1252707- 94851 =1157856

[27]- محتسبة من طرف الباحثين من خلال العملية الحسابية: 1355399- 102692 =1252707

[28]- محتسبة بمعرفة الباحثين من خلال العلاقة الحسابية :3/ 319352+94851+102692= 172298 منصب عمل

[29] -Le magazine de l Entreprise et des décideurs en Affaires,Dossier PME ,Algerie.N 23 ;2008,P 25.

[30]- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت،2005، ص 77.

[31]- سيد صالح،مرجع سبق ذكره،ص 30.

[32] - فارس مسدور،إستراتيجية إستثمار أموال الزكاة،على موقع: www.marwakf-dz.org le5/3/2008 .

[33]- مجلة دليل المستثمر العربي في الجزائر،الجزائر ملتقى الإستثمار العربي،عدد خاص بالملتقى العاشر لمجتمع الأعمال العربي في الجزائر،2006،ص 80.

[34]- جريدة أخبار الأسبوع، الجزائر، العدد 243،11 من-17 أكتوبر 2006،ص06.